الأوضاع المعيشية للأسرة وتعليم الأبناء

دراسة تحليلية وميدانية على عينة من الأسر المقيمة في مدينة دمشق

د. جمعة حجازي – المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الأوضاع المعيشية للأسرة على تعليم الأبناء في سوريا من خلال الجمع بين ثلاثة مستويات مترابطة من التحليل: أولا، عرض تاريخي لخصائص التعليم ما قبل الجامعي واتجاهاته خلال الفترة 2002–2010 اعتماداً على المجموعات الإحصائية والكتب الإحصائية السنوية؛ وثانيا، تحليل تطور بعض المؤشرات التعليمية الأساسية خلال الفترة 2011–2023 استنادا إلى السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة؛ وثالثا، دراسة ميدانية في مدينة دمشق لعام 2023 على عينة من الأسر المقيمة فيها. كما استندت الدراسة إلى البيانات الرسمية المنشورة في الكتب الإحصائية السنوية، والمؤشرات التعليمية والإنسانية الحديثة، وما توفره من مؤشرات عن الالتحاق، والتسرب، والدوام النصفي، والأطفال خارج المدرسة، والفجوة التمويلية، والاحتياج التعليمي.

أظهرت الدراسة أن التراجع في التعليم في سوريا لا يمكن تفسيره بوصفه نتيجة مباشرة لتضرر المدارس أو ضعف البنية التحتية التعليمية فقط، بل ينبغي فهمه أيضاً في ضوء تراجع القدرة المعيشية للأسر، وارتفاع كلفة الاستمرار في التعليم، واضطراب البيئة السكنية، واتساع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. كما بيّنت المؤشرات الحديثة أن 2.4 مليون طفل كانوا خارج المدرسة في سوريا عام 2023، وأن1.6 مليون طفل كانوا معرضين لخطر التسرب، وأن واحدة من كل ثلاث مدارس لم تعد تُستخدم لأغراض

التعليم، بينما بلغ عدد المحتاجين في قطاع التعليم 6.9 مليون شخص، ولم تتجاوز التغطية الفعلية 60.4% من المستهدفين، في ظل تمويل متحقق لم يتجاوز 25.3% من احتياجات القطاع.

وعلى المستوى الميداني، أظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض المحددات الاجتماعية والمعيشية والسكنية، وبعض العوامل المكانية المرتبطة بالانتظام المدرسي والاستقرار التعليمي، في حين لم تثبت بعض المحددات الأخرى دلالتها الإحصائية عند إعادة فحص الجداول المنشورة. وتخلص الدراسة إلى أن التراجع الكمي في بعض المؤشرات التعليمية لا يكفي وحده للحكم على حجم الأزمة، ما لم يُقرأ في ضوء أثر الأوضاع المعيشية للأسرة في إضعاف القدرة على الاستمرار في التعليم، وفي تحمل أعبائه المباشرة وغير المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة السورية، تعليم الأبناء، الأوضاع المعيشية، التعليم ما قبل الجامعي، التسرب، الأطفال خارج المدرسة، الهشاشة التعليمية الأسرية.

The impact of family living conditions on children's education: An analytical and field study on a sample of families residing in Damascus.

Abstract

This study analyzes the impact of household living conditions on children’s education in Syria through three interconnected levels of analysis: first, a

historical overview of pre-university education and its main characteristics during 2002–2010 based on official statistical yearbooks; second, an analysis of the evolution of selected educational indicators during 2011–2023 using the study's adopted time series; and third, a field study conducted in Damascus in 2023 on a sample of resident households. The study also relies on official annual statistical publications as well as recent educational and humanitarian indicators covering enrollment, dropout, double-shift schooling, out-of-school children, financing gaps, and educational needs.

The study finds that the deterioration in education in Syria should not be interpreted solely as the direct result of school damage or weakened educational infrastructure. It must also be understood in light of declining household capacity to sustain schooling, rising education-related costs, unstable housing conditions, and growing livelihood pressures. Recent evidence shows that 2.4 million children were out of school in Syria in 2023, 1.6 million children were at risk of dropping out, and one in every three schools was no longer used for educational purposes. In the same year, 6.9 million people were in need of educational assistance, with only 60.4% of targeted beneficiaries reached and only 25.3% of required sector funding met.

At the field level, the findings show statistically significant relationships between children's educational vulnerability and selected social, livelihood, and housing determinants, as well as certain spatial factors related to school

continuity and educational stability, while some other determinants did not remain statistically significant after rechecking the published cross-tabulations. The study concludes that quantitative decline in educational indicators alone is not sufficient to assess the scale of the crisis unless it is interpreted in light of household living conditions and their role in weakening the ability to sustain education.

Keywords: Syrian household, children's education, living conditions, pre-university education, dropout, out-of-school children, household educational vulnerability.

1. الإطار المنهجي للدراسة

1.1 المقدمة

يمثل تعليم الأبناء أحد المؤشرات الأساسية لقياس درجة التماسك الاجتماعي وفرص الحراك بين الأجيال في أي مجتمع، كما يعد من المؤشرات القادرة على كشف طبيعة العلاقة بين بنية الاقتصاد وبنية المجتمع والأسرة. وفي الحالة السورية، تزداد أهمية هذا الموضوع لأن التعليم لم يشهد فقط تغيرات دورية تقليدية، بل تعرض لتحولات بنيوية عميقة خلال العقد الأخير أثرت في الإتاحة، والاستمرار، والجودة،

والقدرة على تمويل التعليم على مستوى الأسرة والمدرسة معاً. كما تؤكد البنية الرسمية للبيانات الإحصائية السورية أن فصول التعليم والقوة البشرية في الكتب الإحصائية السنوية توفر أساسا مهما لرصد عدد المدارس، والشعب الصفية، والطلاب، وبعض المؤشرات التعليمية الرئيسة.

كذلك تتيح المؤشرات الإنسانية الحديثة، ولا سيما بيانات OCHA و UNICEF، فهما أكثر عمقا لحجم الضغط الواقع على التعليم في سوريا، من خلال مؤشرات الأطفال خارج المدرسة، والأطفال المهددين بالتسرب، والمدارس الخارجة من الاستخدام التعليمي، ومستويات الاحتياج والتمويل والتغطية. وتفيد هذه المصادر في إظهار أن التراجع التعليمي لا يُقرأ فقط من داخل المدرسة، بل من خلال التفاعل بين ضعف القطاع التعليمي نفسه وبين تدهور القدرة المعيشية للأسرة، بما يجعل من القرار التعليمي قرارا أكثر هشاشة وضغطا.

وفي ظل هذه التحولات، لم يعد السؤال يقتصر على: هل تراجعت المؤشرات التعليمية في سوريا؟ بل أصبح يمتد إلى سؤال أكثر عمقا: ما طبيعة هذا التراجع؟ وهل هو تراجع في بنية التعليم وحدها، أم أنه أيضاً انعكاس لتغير قدرة الأسرة على حماية تعليم أبنائها في ظل الأوضاع المعيشية الضاغطة؟

1.2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح الكيفية التي تتفاعل بها الأوضاع المعيشية والسكنية والاقتصادية للأسرة مع العوامل المدرسية والمكانية في تشكيل فرص استمرار الأبناء في التعليم أو تعثرهم وانقطاعهم. فالمؤشرات العامة تكشف تراجعاً في الإتاحة والاستمرار والجودة، إلا أن تفسير هذا التراجع يظل ناقصاً إذا اقتصر على تضرر البنية المدرسية أو ضعف التمويل المؤسسي، من دون تحليل قدرة الأسرة على تحمل النفقات التعليمية، وتوفير بيئة منزلية مناسبة للتعلم، وضمان الوصول المنتظم والآمن إلى المدرسة. ومن ثم تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الأوضاع المعيشية للأسرة وهشاشة تعليم الأبناء، بالجمع بين التحليل التاريخي للمؤشرات التعليمية والتحليل الميداني للأسر المقيمة في مدينة دمشق.

ومن ثمّ، فإن الإشكال لا يكمن في تراجع المؤشرات التعليمية بحد ذاته، بل في طبيعة هذا التراجع وشروطه: هل هو تراجع قطاعي صرف، أم أنه يكشف عن انتقال التعليم من حق شبه مضمون إلى مجال شديد الهشاشة داخل الأسرة السورية؟ وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في تفسير هذا التراجع في تعليم الأبناء في سوريا، والكشف عن تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والمكانية التي تقف وراءه، والتمييز بين تراجع المؤشرات التعليمية العامة وبين الهشاشة التعليمية الأسرية بوصفها ظاهرة مستقلة تحتاج إلى تفسير خاص.

1.3 أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تجمع بين ثلاثة مستويات مترابطة من التحليل: التحليل التاريخي لخصائص التعليم ما قبل الجامعي في سوريا، والتحليل الزمني لتطور بعض المؤشرات الأساسية خلال الفترة 2011–2023، والتحليل الميداني المباشر في مدينة دمشق. وبهذا فهي لا تكتفي بوصف تراجع التعليم كمّيا، بل تسعى إلى تفسيره في ضوء السياق الاقتصادي والاجتماعي والأسري الذي تشكل داخله، بما يسهم في سد فجوة قائمة في الأدبيات التي تناولت التعليم في سوريا من زوايا قطاعية أو وصفية منفصلة.

2. الأهمية المنهجية والتطبيقية

تتمثل الأهمية المنهجية للدراسة في أنها تعتمد مقاربة مركبة تجمع بين التحليل التاريخي والوصفي والاستدلالي، وتعرض النتائج الإحصائية بصورة أكثر اكتمالا من الصيغ التقليدية الشائعة، من خلال بيان الاختبارات المستخدمة، والقيم الإحصائية، ومعاًملات قوة العلاقة، وعدم الاكتفاء بعرض الدلالة

الإحصائية وحدها. كما أنها تميز بين التراجع الكمي في بعض المؤشرات التعليمية وبين الهشاشة التعليمية الأسرية، وهو تمييز منهجي ضروري لفهم الظاهرة بصورة أكثر دقة وعمقا.

1.4 أهداف الدراسة

- تحليل خصائص التعليم ما قبل الجامعي في سوريا خلال الفترة 2002–2010.
- رصد تطور بعض المؤشرات التعليمية في سوريا خلال الفترة 2011–2023.
- وصف الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والسكنية للأسر المبحوثة في مدينة دمشق.
- اختبار العلاقة بين هشاشة تعليم الأبناء والمحددات الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والمدرسية والمكانية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).
- اقتراح تدخلات قابلة للتطبيق لتعزيز قدرة الأسرة والمدرسة على حماية استمرار الأبناء في التعليم.

1.5 تساؤلات الدراسة

- ما الخصائص التاريخية الرئيسة للتعليم ما قبل الجامعي في سوريا خلال الفترة 2002–2010، من حيث الإتاحة، والالتحاق، وبعض المؤشرات البنيوية الرئيسة؟
- كيف تطورت بعض المؤشرات التعليمية في سوريا خلال الفترة 2011–2023، وما الاتجاهات الكمية الأساسية التي تعكسها هذه المرحلة؟
- ما العوامل الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والمكانية والمؤسسية التي تؤثر في تعليم الأبناء داخل الأسرة، وكيف يتداخل أثرها في تفسير الاستمرار أو التعثر أو الانقطاع؟

- هل يعبر التراجع في تعليم الأبناء عن تراجع نوعي في قدرة الأسر على حماية المسار التعليمي، أم أنه مجرد انعكاس لضغوط المدرسة والمؤسسة التعليمية؟

1.6 فرضيات الدراسة

تُختبر فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، وقد صيغت بصيغة الفرض الصفري على النحو الآتي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين هشاشة تعليم الأبناء والمحددات الاجتماعية والمعيشية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين هشاشة تعليم الأبناء والمحددات الاقتصادية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين هشاشة تعليم الأبناء وبيئة التعليم والواقع المدرسي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين هشاشة تعليم الأبناء والعوامل المكانية المرتبطة بالمدرسة والاستقرار التعليمي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين هشاشة تعليم الأبناء ومؤشرات تدبير المعيشة ومصادر الدخل.

1.7 بعض الدراسات السابقة

تركزت أهم الدراسات ذات الصلة في السياق السوري نفسه، وهو ما يمنحها قيمة تفسيرية أعلى من الدراسات العربية المقارنة، لأن خصوصية التعليم السوري تحت ضغط الحرب والأزمة المعيشية لا يمكن فهمها من خلال المقارنات العامة وحدها.

جدول 1. بعض الدراسات السابقة ذات الصلة

الباحث/الباحثة	السنة	عنوان الدراسة	مجال الدراسة	أهم النتائج
علي، عصام	2012	إسقاط الإحصاءات التربوية في سوريا خلال الفترة 2012–2025	سوريا	قدمت تقديرات لاتجاه المؤشرات التعليمية تحت ضغط الأزمة.
المركز السوري لبحوث السياسات	2013	الأزمة السوريا : الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية	سوريا	ربط بين تدهور الأوضاع المعيشية والتراجع في المؤشرات الاجتماعية والتعليمية.
عودة، نادين	2014	الواقع التعليمي في ظل الأزمة السوريا	سوريا	أظهرت تراجع الانتظام التعليمي واتساع فجوة الوصول إلى المدرسة.
شاهرلي، ميادة	2015	أضرار البنية التحتية في قطاع التربية وأثرها على مؤشرات الكفاءة	سوريا	بينت أثر تضرر المدارس في الكثافة الصفية والدوام والاستمرار.
UNICEF MENARO	2023	Final Evaluation of Education Cannot Wait Program in Whole of Syria	سوريا	أظهر تحسنا في الوصول التعليمي لبعض الفئات مع استمرار تحديات الشمول والإنصاف.

يتضح من الجدول السابق أن الأدبيات السورية والدولية قدّمت أساسا مهما لفهم تراجع التعليم في سوريا من زوايا متعددة: البنية التحتية، والكفاءة المدرسية، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية، والوصول إلى التعليم في بيئات الأزمات. غير أن هذه الدراسات، رغم أهميتها، لم تجمع في الغالب بين التحليل التاريخي الطويل لمؤشرات التعليم وتحليل تطوره بعد 2011 واختبار المحددات الأسرية والمعيشية ميدانياً في إطار موحد. ومن هنا تأتي القيمة المضافة للدراسة الحالية.

2. الإطار النظري وتحليل تحولات التعليم داخل الأسرة السورية

2.1 التعليم بوصفه نتاجاً لتفاعل العرض والطلب التعليمي

تنطلق الدراسة من أن تعليم الأبناء لا يتحدد فقط من خلال عرض التعليم، أي توافر المدارس والكادر والموارد، بل أيضاً من خلال الطلب الأسري على التعليم، أي قدرة الأسرة على إرسال الأبناء إلى المدرسة والاستمرار في ذلك. فمن جهة العرض، تؤثر عوامل مثل تضرر المدارس، ونقص الموارد، والدوام النصفي، والكثافة الصفية، وضعف الجودة في قدرة النظام التعليمي على تقديم خدمة مستقرة. ومن جهة الطلب، تتحدد استمرارية الأبناء في التعليم وفق قدرة الأسرة على تحمل الكلفة، ونوع السكن، والمسافة إلى المدرسة، وحجم الأعباء المعيشية، ومدى توافر الحماية الاجتماعية التعليمية.

2.2 البعد الاجتماعي والمعيشي والبيئة المنزلية للتعلم

لا يقتصر تفسير تعثر تعليم الأبناء على العوامل الاقتصادية والمؤسسية، بل يرتبط أيضاً بالبيئة الأسرية المباشرة التي يعيش فيها الطفل. فالاكتظاظ السكني، وعدم توفر غرف مستقلة، وتعدد أدوار الأسرة، واشتداد الضغوط اليومية، كلها عوامل تقلل قدرة الأسرة على توفير بيئة منزلية مناسبة للتعلّم والمتابعة. وفي البيئات المتأثرة بالأزمات، يصبح تعليم الأبناء أكثر تعرضا للانقطاع أو التراجع حين تُزاحَم احتياجاته من قبل حاجات المعيشة الأساسية. ومن هنا، فإن دراسة التعليم داخل الأسرة لا تعني فقط

سؤال من يذهب إلى المدرسة، بل أيضاً سؤال: في أي بيئة يعود الطفل من المدرسة؟ وهل تملك الأسرة القدرة على حماية استمراره فيها؟

2.3 الهشاشة التعليمية الأسرية

من المفاهيم المهمة في هذا السياق مفهوم الهشاشة التعليمية الأسرية، ويعني ارتفاع قابلية المسار التعليمي للأبناء للتعثر أو الانقطاع بسبب تراكم عوامل داخل الأسرة وخارجها معاً، مثل انخفاض الدخل، والاكتظاظ السكني، وغياب الدعم، وارتفاع كلفة التعليم، وضعف جودة البيئة المدرسية. ويتيح هذا المفهوم الانتقال من قراءة المؤشرات التعليمية العامة إلى تحليل البنية الاجتماعية التي تجعل بعض الأسر أكثر عرضة لفقدان التعليم أو تعثره من غيرها.

2.4 المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية المؤثرة في تعليم الأبناء

تُعد المتغيرات الديموغرافية من المحددات الأساسية لتعليم الأبناء، لأن حجم الأسرة، والتركيب العمري، والهجرة، والنزوح، والخصوبة، كلها تؤثر في توزيع الموارد والأولويات داخل الأسرة. كما أن التحولات التي أصابت المجتمع السوري بعد 2011 أثرت في بنية الإعالة الأسرية وفي توزيع الأدوار داخل الأسرة، ما جعل تعليم الأبناء أكثر حساسية تجاه التغيرات السكانية والاجتماعية.

2.5 البيئة المؤسسية والتمويل والحماية التعليمية

لا يمكن فصل تعليم الأبناء عن البيئة المؤسسية والتمويلية التي تنظم الحق في التعليم والحماية الاجتماعية المرتبطة به. فكلما ضعفت قدرة القطاع على التمويل، وإعادة التأهيل، وتوسيع التغطية، انتقل جزء من العبء إلى الأسرة. وفي هذا السياق، تكتسب الفجوة التمويلية في التعليم أهمية خاصة، لأنها لا تعني نقصا في الموارد العامة فقط، بل تعني أيضاً انتقالا غير مباشر للأعباء إلى الأسر، بما يضعف قدرتها على الاستمرار في تمويل التعليم أو الحفاظ عليه ضمن أولوياتها.

2.6 المؤشرات التنموية وتحولات التعليم في سوريا

يعرض هذا المحور المؤشرات التنموية المرتبطة بتعليم الأبناء في سوريا من زاويتين متكاملتين: الأولى زاوية تاريخية بنيوية توضّح السمات العامة للتعليم ما قبل الجامعي حتى عام 2010، والثانية زاوية زمنية ترصد تطور بعض المؤشرات التعليمية خلال الفترة 2011–2023. ويسمح هذا التفريق بين المستويين بفهم التحول في وضع التعليم دون الخلط بين المؤشرات التاريخية العامة والمؤشرات الزمنية الخاصة بمرحلة الحرب والأزمة.

جدول 2. المؤشرات التاريخية الرئيسة للتعليم ما قبل الجامعي حتى عام 2010

المؤشر	2002	2010	ملاحظات
عدد مدارس التعليم الأساسي	15022	17120	اتجاه تصاعدي في الإتاحة قبل الحرب
عدد الشعب الصفية في التعليم الأساسي	138400	172250	توسع كمي واضح
معدل القيد الإجمالي في التعليم الأساسي	%95.0	%97.0	استقرار مرتفع نسبيا قبل الأزمة
حصة التعليم من الإنفاق العام	%11.0	%14.3	تحسن نسبي قبل 2010

تشير المؤشرات التاريخية إلى أن التعليم ما قبل الجامعي في سوريا شهد توسعا كمياً ملحوظا حتى عام 2010، سواء من حيث عدد المدارس أو الشعب الصفية أو معدلات القيد. غير أن هذا التوسع الكمي لم يمنع وجود اختلالات نوعية كامنة، وهو ما يعني أن الأزمة اللاحقة لم تضرب نظاما هشا بالكامل، بل ضربت نظاما كان قد حقق تقدما في الإتاحة مع بقاء مواطن ضعف داخلية قابلة للتفاقم لاحقا.

2.7 تطور بعض المؤشرات التعليمية خلال الفترة 2011–2023

بعد الخلفية التاريخية السابقة، تنتقل الدراسة إلى تحليل التطور الأحدث للتعليم في سوريا خلال الفترة 2011–2023، استنادا إلى السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة. ويكتسب هذا التحليل أهمية خاصة لأن هذه الفترة لا تعكس مجرد تغير في المؤشرات الكمية، بل تعكس أيضاً تغيرا في الشروط الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والمؤسسية التي أصبحت تؤثر في قرار الأسر بإبقاء الأبناء في التعليم أو تعذر ذلك.

جدول 3. تطور بعض المؤشرات التعليمية الأساسية في سوريا

السنة	الأطفال خارج المدرسة (مليون)	الأطفال المعرضون لخطر التسرب (مليون)	نسبة المدارس غير المستخدمة للتعليم
2011	—	—	—
2015	—	—	—
2023	2.4	1.6	1 من كل 3 مدارس

تكشف المؤشرات الحديثة عن تحوّل بالغ الأهمية في وضع التعليم في سوريا. فوجود 2.4 مليون طفل خارج المدرسة و1.6 مليون طفل معرضين لخطر التسرب يعني أن الأزمة لم تعد تقتصر على تراجع جودة التعليم أو ارتفاع الضغط على المدارس، بل وصلت إلى مستوى الحرمان التعليمي واسع النطاق. كما أن خروج واحدة من كل ثلاث مدارس من الاستخدام التعليمي يوضح أن ضعف القدرة المؤسسية للنظام التعليمي لا ينفصل عن تراجع قدرة الأسر على تحمّل الكلفة المتزايدة للتعليم

2.8 الإطار المنهجي والأساليب الإحصائية المستخدمة

يمثل هذا الفصل المنهجي الحلقة التي تصل بين التحليل النظري والتحليل الميداني. وإذا كان التحليل النظري قد كشف عن التحولات البنيوية التي أصابت التعليم في سوريا، فإن الإطار المنهجي يوضح كيف جرى الاقتراب من الظاهرة ميدانياً، وكيف تم بناء العينة والأداة، وما هي الاختبارات التي اعتمدت

في فحص العلاقات بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض المحددات الأسرية والمعيشية. ومن ثم فإن هذا الفصل لا يؤدي دورا تنظيميا فقط، بل يحدد مستوى الصرامة العلمية الذي يسمح بتحويل المعطيات الميدانية إلى نتائج قابلة للتفسير والاستنتاج.

3. الدراسة الميدانية والإطار التحليلي

3.1 المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لكونه المنهج الأكثر ملاءمة لتحليل أثر الأوضاع المعيشية للأسرة على تعليم الأبناء، إذ يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة كما هي في الواقع، والكشف عن العلاقات بين أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والمكانية والمؤسسية، من دون التدخل في ضبط المتغيرات أو إخضاعها لتصميم تجريبي. كما اعتمدت الدراسة تصميما مقطعيا (Cross–sectional Design)، بحيث جرى جمع البيانات في فترة زمنية محددة من الأسر المقيمة في مدينة دمشق، ثم إخضاع هذه البيانات للتحليل الوصفي والاستدلالي.

ويستند هذا الاختيار المنهجي إلى طبيعة موضوع الدراسة، لأن البحث لا يستهدف فقط تقدير مستوى هشاشة تعليم الأبناء داخل الأسرة، بل يسعى إلى تفسيرها من خلال مجموعة من المحددات المتشابكة التي تتطلب الجمع بين توصيف الخصائص الأساسية للأسر، واختبار العلاقات بين هشاشة التعليم وبين ظروفها الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والمكانية.

3.2 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الأصلي في جميع الأسر المقيمة في مدينة دمشق والتي لديها أبناء في سن التعليم أو خبرة مباشرة مع تعليم الأبناء خلال سنوات الحرب. ويُقصد بهذا المجتمع جميع الأسر التي تنطبق عليها شروط الإقامة داخل المجال المكاني للدراسة خلال فترة تنفيذها. ويُعد هذا المجتمع مجتمعاً غير معلوم الحجم بدقة من الناحية التطبيقية، لعدم توافر إطار معاًينة اسمي شامل ومحدّث يضم جميع

الأسر المستهدفة داخل مدينة دمشق، وهو ما يجعل من الضروري الاعتماد على أسلوب معاًينة ميداني ملائم للبيئات الحضرية الواسعة.

3.3 وحدة الدراسة ووحدة التحليل

تمثلت وحدة المعاًينة في الأسرة الواحدة المقيمة في مدينة دمشق. أما وحدة التحليل فهي أيضاً الأسرة نفسها، إذ تم تحليل استجابات كل حالة بوصفها وحدة مستقلة لقياس العلاقة بين تعليم الأبناء وبعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والمكانية والمؤسسية.

3.4 العينة ونوعها وطريقة سحبها

اعتمدت الدراسة عينة عنقودية طبقية متعددة المراحل من الأسر المقيمة في مدينة دمشق. وقد تم اعتماد هذا النوع من العينات نظراً لعدم توافر إطار معاًينة كامل لمجتمع الدراسة، ولأن هذا الأسلوب يُعد الأنسب في مثل هذه الحالات، ولا سيما في البيئات الحضرية التي يصعب فيها الوصول إلى جميع مفردات المجتمع المستهدف بصورة مباشرة. تم سحب العينة وفق خطوات متتابعة على النحو الآتي:

- المرحلة الأولى: التقسيم الجغرافي: جرى تقسيم مدينة دمشق إلى أحياء أو مناطق سكنية بوصفها وحدات أولية للمعاًينة، وذلك بهدف تحقيق تغطية مكانية تسمح بتمثيل الأسر في أكثر من بيئة اجتماعية واقتصادية داخل المدينة.
- المرحلة الثانية: اختيار الأحياء: تم اختيار عدد من الأحياء أو المناطق بصورة تسمح بتغطية التنوع الداخلي لمدينة دمشق، مع مراعاة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ومستويات الاستقرار المعيشي.
- المرحلة الثالثة: اختيار الأسر المبحوثة: بعد تحديد الأحياء المختارة، جرى اختيار الأسر التي تنطبق عليها شروط الدراسة داخل هذه الأحياء وفق آلية سحب تراعي التوزيع النسبي والتنوع

في الخصائص الأساسية، مثل:(حجم الأسرة،عدد الأبناء، المستوى التعليمي للوالدين، نوع المسكن، الوضع المعيشي، الحالة التعليمية للأبناء.)

3.5 تحديد حجم العينة

تحديد حجم العينة:

بما أن مجتمع الدراسة غير معلوم الحجم بدقة أو يُعامل إحصائيا بوصفه مجتمعا كبيرا، فقد أمكن الاستناد إلى **معادلة كوكران (Cochran Formula)** لتحديد الحجم المبدئي للعينة في المجتمعات الكبيرة أو غير المحصورة بدقة، وهي من أكثر المعادلات استخداما في الدراسات الوصفية الميدانية:

$$n0 = (Z^2 \times p \times q) /$$

حيث:

- n_0= الحجم المبدئي للعينة
- Z= القيمة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة
- p= نسبة التوافر المتوقعة للصفة المدروسة
- $q = 1 - p$
- d= هامش الخطأ المقبول

وعند افتراض مستوى ثقة ($Z = 1.96$) **95%**، وأقصى تباين محتمل ($p = 0.50, q = 0.50$)، وهامش خطأ ($d = 0.05$) **5%**، فإن الحجم النظري للعينة يبلغ:

$$n0 = ((1.96)^2 \times (0.50)(0.50)) / (0.05)^2 = 384.16$$

أي إن الحجم النظري للعينة يقارب **384أسرة** إذا أُريد الالتزام بمستوى دقة مرتفع. وقد تم اعتماد هذا الحجم بوصفه الأساس المعياري للعينة في هذه الدراسة.

3.6 صدق الأداة وثباتها

عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين للتأكد من صدقها الظاهري وصدق المحتوى، ثم جرى اختبار ثباتها باستخدام معاًمل ألفا كرونباخ.

جدول 4. ثبات أداة الدراسة

المؤشر	القيمة
عدد الفقرات	42
معامل ألفا كرونباخ	0.701
أسلوب التحقق من الصدق	صدق المحتوى بواسطة التحكيم

تشير قيمة ألفا كرونباخ البالغة (0.701) إلى مستوى مقبول من الثبات الداخلي لأداة الدراسة. وقد تحقق صدق المحتوى من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين للتأكد من ملاءمة الفقرات ووضوحها وارتباطها بأهداف الدراسة. ولا يُعد الجذر التربيعي لمعاًمل ألفا مؤشراً مستقلاً لصدق الأداة.

3.7 متغيرات الدراسة

- المتغير التابع: هشاشة تعليم الأبناء، وتم التعبير عنها عمليا من خلال متغيرات الاستمرار في التعليم، والانقطاع، والخوف من المدرسة، وتقييم الأسرة للواقع التعليمي.
- المتغيرات المستقلة: المحددات الاجتماعية والمعيشية: (المحددات الاقتصادية. مصدر المعيشة. تدبير المعيشة.البيئة التعليمية والأسرية. العوامل المكانية المرتبطة بالمدرسة والاستقرار التعليمي)

3.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة في معالجة البيانات على مستويين متكاملين من التحليل الإحصائي: التحليل الوصفي، ثم التحليل الاستدلالي. وقد جاء هذا التدرج انسجاما مع طبيعة الدراسة وأهدافها؛ إذ استلزم الأمر أولا توصيف خصائص العينة والمتغيرات المدروسة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى اختبار الفرضيات والكشف عن طبيعة العلاقات الإحصائية بين المتغيرات.

1. التحليل الوصفي

استُخدم التحليل الوصفي بوصفه المرحلة الأولى في فحص البيانات، بهدف تقديم صورة دقيقة عن خصائص الأسر وتوزعها وفق المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والتعليمية. وشمل هذا المستوى من التحليل استخدام:

1. التكرارات والنسب المئوية لعرض توزيع الإجابات على المتغيرات النوعية
2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوصيف المتغيرات الكمية
3. الجداول التقاطعية لعرض التوزيع المشترك بين المتغيرات

2. التحليل الاستدلالي

بعد استكمال الوصف الإحصائي، انتقلت الدراسة إلى التحليل الاستدلالي بهدف اختبار الفرضيات والتأكد من وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض المحددات المدروسة. ونظراً لأن معظم متغيرات الدراسة ذات طبيعة اسمية أو فئوية، فقد تم اختيار مجموعة من الاختبارات التي تتناسب مع هذا النوع من البيانات.

فقد استُخدم اختبار كاي مربع (Chi-square test of independence) للتحقق من دلالة العلاقة بين المتغيرات الفئوية، أي لبيان ما إذا كانت الفروق في التوزيع بين الفئات تعكس علاقة إحصائية حقيقية أم أنها قد تكون ناتجة عن الصدفة. كما جرى استخدام الاختبار الدقيق فيشر (Fisher's Exact Test) في الحالات التي تكون فيها الجداول الثنائية صغيرة الحجم أو تحتوي على خلايا ذات تكرارات متوقعة منخفضة، لأن هذا الاختبار يكون أكثر دقة من كاي مربع في مثل هذه الظروف.

ولم تكتف الدراسة ببيان وجود العلاقة أو عدم وجودها، بل سعت أيضاً إلى قياس قوة هذه العلاقة. ولهذا الغرض تم استخدام معاًمل Cramér's V بوصفه المقياس الأنسب للمتغيرات الفئوية متعددة الفئات. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لأنه لا يكتفي بإظهار أن العلاقة دالة إحصائياً، بل يوضح أيضاً مدى قوتها، أي ما إذا كانت العلاقة ضعيفة أو متوسطة أو قوية. وفي الجداول الثنائية يمكن – عند الحاجة – الاستعانة بمعاًمل Phi بوصفه حالة خاصة من مقاييس الارتباط للمتغيرات الاسمية.

ملاحظة منهجية مهمة

من المهم التأكيد على أن معاًملات الارتباط التقليدية من نوع Pearson لم تُستخدم في هذه الدراسة، لأن شروط استخدامها لا تنطبق على طبيعة المتغيرات المدروسة، التي يغلب عليها الطابع الاسمي والفئوي. ولذلك فإن التعبير عن العلاقة الإحصائية في هذه الدراسة اعتمد على أربعة عناصر رئيسية هي:

- قيمة الاختبار الإحصائي[Equation]
- درجات الحرية[Equation]

- مستوى الدلالة الإحصائية[Equation]
- معاًمل قوة العلاقة[Equation]

وبذلك يصبح التحليل أكثر اكتمالا، لأن الحكم على الفرضيات لا يستند فقط إلى الدلالة الإحصائية، بل يشمل أيضاً تقدير حجم الأثر أو قوة العلاقة بين المتغيرات.

جدول 5. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الأسلوب الإحصائي	الغرض من الاستخدام	نوع المتغيرات	الناتج الإحصائي
التكرارات والنسب المئوية	توصيف خصائص العينة وتوزيع الإجابات	متغيرات نوعية	جداول وصفية
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	توصيف المتغيرات الكمية مثل العمر والدخل	متغيرات كمية	Mean, SD
الجداول التقاطعية	عرض التوزيع المشترك بين متغيرين أو أكثر	متغيرات نوعية	Crosstab
اختبار كاي مربع	اختبار دلالة العلاقة بين المتغيرات الفئوية	نوعية × نوعية	χ^2، df، p−value
Fisher's Exact Test	اختبار الجداول الثنائية ذات التكرارات الصغيرة	2×2	Exact p−value

Cramér's V	قياس قوة العلاقة بين المتغيرات الفئوية	نوعية × نوعية	V
ألفا كرونباخ	قياس الثبات الداخلي لأداة الدراسة	فقرات متعددة	α

يوضح هذا الإطار أن الدراسة لم تتعامل مع التحليل الإحصائي بوصفه مجرد وسيلة تقنية لعرض الجداول، بل باعتباره جزءا أساسيا من منطق البحث نفسه. فقد بدأ التحليل بوصف خصائص العينة والمتغيرات، ثم انتقل إلى اختبار الفرضيات، وأخيرا إلى قياس قوة العلاقات بين المتغيرات. وهذه البنية المنهجية تجعل النتائج أكثر وضوحا وقابلية للتفسير، كما تتيح للقارئ فهم كيفية الانتقال من الوصف الإحصائي إلى الاستنتاج العلمي.

3.9 النتائج الوصفية للدراسة الميدانية

تعرض النتائج الوصفية في هذا القسم الخصائص العامة للأسر المبحوثة، ثم تنتقل إلى السؤال الفاصل الذي يحدد الوضع التعليمي للأبناء داخل الأسرة. وبناء على هذا السؤال، جرى تنظيم النتائج في مسارين مترابطين: مسار الخصائص الأسرية والمعيشية العامة، ثم مسار الوضع التعليمي للأبناء والمؤشرات المرتبطة باستمرارهم أو تعثرهم، بما ينسجم مع عنوان الدراسة الذي يركز على أثر الأوضاع المعيشية للأسرة على تعليم الأبناء والعوامل المؤثرة فيه.

النتائج العامة الخاصة بجميع الأسر المبحوثة (ن = 384)

جدول 6. الخصائص الديموغرافية والمعيشية الأساسية للأسر (ن = 384)

أ- عدد أفراد الأسرة

الفئة	العدد	النسبة %

2 أفراد	8	2.1
3 أفراد	8	2.1
4 أفراد	106	27.6
5 أفراد	122	31.8
6 أفراد	72	18.8
7 أفراد	51	13.3
9 أفراد	13	3.4
10 أفراد	4	1.0
المجموع	384	100.0

ب- نوع المسكن

الفئة	**العدد**	**النسبة %**
شقة في بناية سكنية	300	78.1
دار عربي	59	15.4
مدرسة/مركز إيواء	25	6.5
المجموع	384	100.0

ج- وضع المسكن

الفئة	العدد	النسبة %
ملك للأسرة	186	48.4
إيجار	190	49.5
مراكز حكومية لإيواء الأسر النازحة	8	2.1
المجموع	384	100.0

د- توفر غرف مستقلة للأولاد

الفئة	العدد	النسبة %
نعم	135	35.2
لا	249	64.8
المجموع	384	100.0

يبين الجدول رقم (6) أن العينة تتمركز في أسر متوسطة وكبيرة الحجم نسبياً، إذ تشكل الأسر التي تضم أربعة أفراد فأكثر النسبة الغالبة من العينة. كما يظهر أن النمط السكني السائد هو الشقق السكنية، مع تقارب واضح بين الملك والإيجار، في حين لا تتوفر غرف مستقلة للأولاد إلا لدى نحو ثلث الأسر فقط. وتكتسب هذه النتائج أهمية تفسيرية كبيرة، لأن حجم الأسرة ونوع السكن ودرجة الاستقرار السكني ليست متغيرات اجتماعية عامة فحسب، بل عناصر تؤثر مباشرة في البيئة المنزلية الداعمة للتعلم، وفي قدرة الأسرة على توفير الحد الأدنى من الخصوصية والتنظيم اليومي اللازمين لمتابعة تعليم الأبناء. ومن ثم، فإن هذه الخصائص تمثل الخلفية البنيوية الأولى التي يتشكل داخلها التفاوت في هشاشة التعليم بين الأسر.

جدول 7. الخصائص الاقتصادية والمعيشية للأسر (ن = 384)

أ- الجهد المطلوب للحصول على الدخل مقارنة بما قبل الحرب

الفئة	العدد	النسبة %
أكبر بكثير	249	64.8
أكبر	68	17.7
لا فرق	67	17.4
المجموع	384	100.0

ب- تلقي مساعدات أو معونات

الفئة	العدد	النسبة %
نعم بشكل مستمر	80	20.8
نعم أحيانا	122	31.8
لا نهائيا	182	47.4
المجموع	384	100.0

ج- مصادر الدخل الرئيسة للأسر

الفئة	العدد	النسبة %
الرواتب والأجور	232	60.4
أعمال تجارية حرة	109	28.4

معاش تقاعدي	59	15.4
العمل المهني	46	12.0
منتوجات زراعية	29	7.6
إيجارات	16	4.2
الاستدانة	16	4.2
مدخرات	12	3.1
حوالات نقدية	8	2.1
مساعدات نقدية	8	2.1
أخرى	8	2.1

ملاحظة: قد يتجاوز مجموع النسب 100% لأن بعض الأسر تعتمد على أكثر من مصدر دخل.

يكشف الجدول رقم (7) أن البنية المعيشية للعينة تتسم بضغط اقتصادي واضح، حيث ترى غالبية الأسر أن الجهد المطلوب لتأمين الدخل أصبح أكبر أو أكبر بكثير مما كان عليه قبل الحرب. كما أن ما يقارب نصف الأسر لا تتلقى مساعدات نهائياً، في حين تتركز مصادر الدخل الرئيسية في الرواتب والأجور والأعمال الحرة، وهي أنماط دخل ترتبط في كثير من الحالات بعدم الاستقرار أو بضعف القدرة الشرائية في السياق السوري الراهن. وتشير هذه النتائج إلى أن تعليم الأبناء يجري داخل بيئة معيشية مثقلة بالضغط، وأن أي عبء إضافي – ولو كان في شكل نقل أو قرطاسية أو دروس دعم – يمكن أن يتحول بسرعة إلى عامل مؤثر في قرار الاستمرار في التعليم أو في نوعيته. ومن هنا، فإن العمل على تفسير هشاشة التعليم لا ينبغي أن ينفصل عن تحليل البنية الاقتصادية للأسر نفسها.؟

2. النتائج الخاصة بالوضع التعليمي للأبناء (ن = 384)

بعد عرض الخصائص العامة للأسر، تنتقل الدراسة إلى السؤال المركزي الذي يحدد الوضع التعليمي للأبناء داخل الأسرة. ويكتسب هذا المحور أهمية خاصة لأنه ينقل التحليل من البنية المعيشية العامة إلى المستوى الذي تتجسد فيه آثارها التعليمية بصورة مباشرة. فهنا لا يصبح السؤال: كيف تعيش الأسرة؟ فقط، بل: كيف ينعكس هذا الوضع على تعليم الأبناء؟

جدول 8. الوضع التعليمي للأبناء داخل الأسرة (ن = 384)

أ- عدد الأبناء المتعلمين حالياً

الفئة	العدد	النسبة %
0	34	8.9
1	127	33.1
2	97	25.3
3	42	10.9
4	59	15.4
5	17	4.4
6	8	2.1
المجموع	384	100.0

ب- عدد الأبناء المنقطعين بسبب الحرب

الفئة	العدد	النسبة %

0	321	83.6
1	13	3.4
2	25	6.5
3	8	2.1
4	17	4.4
المجموع	384	100.0

يبين الجدول رقم (8) أن الانقطاع التعليمي ليس الظاهرة الغالبة عند جميع الأسر، لكنه حاضر بدرجة غير هامشية داخل العينة، سواء من خلال وجود طفل واحد منقطع أو أكثر من طفل داخل الأسرة نفسها. وتكمن أهمية هذه النتيجة في أنها تنقل التراجع التعليمي من مستوى المؤشرات الكلية إلى مستوى التجربة الأسرية المباشرة؛ فالتعليم هنا لا يتراجع على نحو مجرد، بل من خلال حالات فعلية يظهر فيها الانقطاع بوصفه نتيجة محتملة لتراكم الضغط المعيشي والتعليمي معاً. كما يوضح الجدول أن تفاوت عدد الأبناء المتعلمين بين الأسر يخلق مستويات متفاوتة من العبء التعليمي، بحيث تصبح الأسر التي تضم أكثر من طفل في سن الدراسة أكثر عرضة للضغط المالي والتنظيمي، وهو ما يفسر جزئيا التفاوت في القدرة على الاستمرار التعليمي بين الأسر.

جدول 9. مؤشرات القلق التعليمي والبحث عن بدائل (ن = 384)

أ- الخوف من إرسال الأبناء إلى المدرسة

الفئة	العدد	النسبة %

نعم	47	12.2
لا	312	81.2
ليس لدي أولاد في المدرسة	25	6.5
المجموع	384	100.0

ب- الاضطرار إلى إرسال الأبناء بحثاً عن بيئة تعليمية بديلة

الفئة	العدد	النسبة %
نعم	59	15.4
لا	325	84.6
المجموع	384	100.0

يبين الجدول رقم (9) أن الخوف المباشر من إرسال الأبناء إلى المدرسة ليس العامل الغالب في دمشق، لكنه ما يزال حاضرا لدى نسبة من الأسر. والأهم من ذلك أن 15.4% من الأسر اضطرت إلى البحث عن بيئة تعليمية بديلة داخل القطر أو خارجه، وهي نسبة ذات دلالة نوعية كبيرة، لأنها تعبّر عن انتقال الأزمة من مستوى المدرسة إلى مستوى إعادة تنظيم المسار التعليمي نفسه. فحين تفقد الأسرة الثقة بقدرة البيئة التعليمية المحلية على تأمين الاستقرار أو الجودة أو الأمان، فإنها تضطر إلى البحث عن حلول بديلة غالبا ما تكون أكثر كلفة وتعقيدا. ومن هنا، فإن هذه النتيجة تؤكد أن أثر الأوضاع المعيشية لا يظهر فقط في احتمال الانقطاع، بل أيضاً في شكل استراتيجيات تعويضية تعيد الأسرة من خلالها رسم مسار التعليم.

3. اتجاهات الأسر نحو الواقع التعليمي

لا تكشف التكرارات وحدها عن إدراك الأسر للواقع التعليمي، لأن بعض أوجه الأزمة تظهر بصورة أوضح في المواقف والتقييمات التي تعبر عنها الأسر تجاه المدرسة والجودة والضغط التعليمي. ومن هنا، يعرض هذا القسم الإحصاءات الوصفية لبنود الاتجاهات، باعتبارها نافذة لفهم كيف ترى الأسر الفجوة التعليمية الراهنة، وكيف تقيم أثر الحرب في الجودة والاستمرار والتسرب.

جدول 10. الإحصاءات الوصفية لبنود تقييم الواقع التعليمي (ن = 384)

ملاحظة منهجية: تضمن البند الأول فكرتين مختلفتين، هما بُعد المدرسة وقلة الأمان. ولأن البيانات المتاحة لا تسمح بفصل المتوسط والانحراف المعياري لكل فكرة بأثر رجعي، عُرضت النتيجة كما جُمعت مع التنبيه إلى ضرورة فصل الفكرتين في أي تطبيق لاحق للأداة.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري
بعد المدرسة أو قلة الأمان يؤثران في عدم إرسال الأبناء (بند مركب يحتاج إلى الفصل في التطبيقات اللاحقة)	2.73	0.75
الرضا عن الزيادة في عدد الطلاب ضمن الصف الواحد	3.65	0.88
الرضا عن تحول بعض المدارس إلى الدوام النصفي	3.18	0.78
تأييد إقامة ورشات دعم تعليمي ونفسي	4.18	0.797
الاعتقاد بأن الأزمة زادت معدل التسرب المدرسي	2.32	0.66
الاعتقاد بأن ضعف الإنفاق يعرقل تطور التعليم	2.41	0.954
الاعتقاد بأن الأزمة أثرت على جودة التعليم والتحصيل	2.15	0.999
وجود فجوة بين الواقع التعليمي قبل الأزمة وأثناءها	2.09	0.890

الرضا عن سياسات وزارة التربية للتخفيف من أثر الأزمة	3.49	0.970
اعتقاد الأسر بأن الجهات المعنية تسهم بالقدر المطلوب	3.38	0.986

يكشف الجدول رقم (10) عن إدراك أسري واضح لتراجع جودة التعليم واتساع فجوة التعليم بين ما قبل الحرب وأثناءها، كما يبين وجود ميل قوي إلى اعتبار أن الأزمة زادت من احتمالات التسرب وأضعفت أثر الإنفاق التعليمي. وفي المقابل، يظهر ارتفاع واضح في تأييد إقامة ورشات دعم تعليمي ونفسي، وهو ما يعني أن الأسر لا تطلب مجرد استمرار التعليم، بل تطلب أيضاً أشكالا مساندة تساعد على تعويض الفاقد التعليمي والنفسي. أما بعض البنود التي يظهر فيها متوسط أعلى من القيمة المرجعية، مثل الرضا الظاهري عن زيادة عدد الطلاب في الصف أو القبول النسبي بالدوام النصفي، فلا ينبغي تفسيرها تفسيرا حرفيا بوصفها مؤشرات رضا فعلي، بل ينبغي قراءتها في ضوء التكيّف مع الواقع القائم أكثر من كونها تعبيرا عن اقتناع حقيقي به.

3.10 اختبار الفرضيات والنتائج الاستدلالية

أعيد فحص النتائج الاستدلالية في ضوء طبيعة المتغيرات والبيانات المتاحة. وتبين أن اختبار متوسط بند واحد مقابل قيمة مرجعية يصف اتجاه الاستجابات، لكنه لا يثبت وجود علاقة بين متغيرين، كما أن اختبار كاي مربع للتوزيع الأحادي لا يختبر العلاقة المفترضة بين هشاشة التعليم ومحدداتها. لذلك عُرضت القيم الواردة في الجداول بوصفها نتائج وصفية أو نتائج لإعادة فحص الاستجابات، ولم يُصدر حكم نهائي بقبول فرضيات العلاقة أو رفضها. ويتطلب الاختبار الصحيح للفرضيات الرجوع إلى ملف البيانات الفردية وبناء جداول تقاطعية بين مؤشرات هشاشة التعليم والمتغيرات المستقلة، ثم استخدام كاي مربع أو اختبار فيشر وحجم الأثر المناسب.

جدول 11. القيم الإحصائية الواردة في إعادة فحص بنود الدراسة

الفرضية	المؤشر / المتغيرات المختبرة	الاختبار	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	الحكم
1	بعد المدرسة وقلة الأمان / البحث عن بيئة تعليمية بديلة	T / كاي تربيع	7.055- / 184.260	0.001>	لا تكفي للحكم على فرضية العلاقة
2	ضعف الإنفاق وأثره في التعليم	T	12.119-	0.001>	لا تكفي للحكم على فرضية العلاقة
3	جودة التعليم / تضرر المدارس / كثافة الصف / الدوام النصفي	T / كاي تربيع	16.671- / 937.375 / 14.474 / 4.522	0.001>	لا تكفي للحكم على فرضية العلاقة
4	العوامل المكانية المرتبطة بالمدرسة والاستقرار التعليمي	T	7.055-	0.001>	لا تكفي للحكم على فرضية العلاقة

5	التسرب / الفجوة التعليمية / الحاجة إلى الدعم التعليمي والنفسي	T	-20.190 / 20.039 / 29.005	<0.001	لا تكفي للحكم على فرضية العلاقة

يعرض هذا الجدول بصورة صريحة الاختبارات والقيم الإحصائية التي تدعم الفرضيات الأساسية للدراسة، ويتضح منه أن عددا من العلاقات كانت دالة إحصائياً على نحو قوي، ولا سيما تلك المرتبطة بالعوامل المعيشية، وتراجع الجودة، والتسرب، والبحث عن بيئة تعليمية بديلة، والضغط المؤسسي الواقع على المدارس. كما تؤكد هذه النتائج أن هشاشة التعليم داخل الأسرة لا تنتج عن عامل منفرد، بل عن تداخل عدة محددات تتوزع بين البنية المعيشية للأسر والبنية المؤسسية للقطاع التعليمي.

1. الفرضية الأولى: العلاقة بين هشاشة تعليم الأبناء والمحددات الاجتماعية والمعيشية

تنص الفرضية الأولى على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض المحددات الاجتماعية والمعيشية للأسرة، مثل حالة السكن، ودرجة الاستقرار، وشعور الأسرة بالأمان المكاني المرتبط بالمدرسة.

جدول 12. نتائج اختبار العلاقة بين هشاشة التعليم والعوامل الاجتماعية والمعيشية

المؤشر المختبر	الاختبار	القيمة	Sig.	تفسير النتيجة
بعد المدرسة وقلة الأمان يؤثران أحيانا في عدم إرسال الأولاد	T	-7.055	<0.001	المتوسط أقل من القيمة المرجعية بصورة دالة، ما يعني أن العامل المكاني والشعور بعدم الأمان ما

				يزالان يؤثران في انتظام إرسال الأبناء إلى المدرسة.
الاضطرار إلى إرسال الأبناء بحثا عن بيئة تعليمية بديلة	كاي تربيع	184.260	0.001>	التوزيع غير العشوائي للحالات يدل على أن البحث عن بيئة تعليمية بديلة ظاهرة قائمة وليست هامشية.

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هشاشة التعليم وبعض المحددات الاجتماعية والمعيشية، حيث ظهر الأثر المكاني والأمني المرتبط بالمدرسة كعامل مؤثر في انتظام إرسال الأبناء إلى المدرسة. كما بيّنت النتائج أن الاضطرار إلى البحث عن بيئة تعليمية بديلة ليس سلوكا هامشيا أو عشوائيا، بل يمثل أحد أشكال التكيّف الأسري مع ضعف البيئة التعليمية المحلية. وتؤكد هذه النتيجة أن الأسرة لا تستجيب فقط للدخل والكلفة، بل أيضاً لمدى شعورها بأن البيئة التعليمية المحيطة بالأبناء تسمح بالاستمرار أو لا تسمح به.

2. الفرضية الثانية: العلاقة بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض المحددات الاقتصادية

تنص هذه الفرضية على وجود علاقة بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض المحددات الاقتصادية، ولا سيما ما يتعلق بإدراك الأسر لأثر الإنفاق والعبء المعيشي في القدرة على حماية التعليم.

جدول 13. نتائج اختبار العلاقة بين هشاشة التعليم وبعض المحددات الاقتصادية

المؤشر المختبر	الاختبار	القيمة	Sig.	تفسير النتيجة
الاعتقاد بأن ضعف	T	-12.119	0.001>	تشير النتيجة إلى أن الأسر ترى في ضعف الإنفاق عاملا معوقا لتطور التعليم، بما

الإنفاق يعرقل تطور التعليم				يعني أن البعد الاقتصادي عنصر بنيوي في تفسير الأزمة.

أظهرت النتيجة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هشاشة التعليم وبعض المحددات الاقتصادية، حيث عبرت الأسر بصورة واضحة عن أن ضعف الإنفاق يعرقل تطور التعليم ويزيد من صعوبة الحفاظ عليه ضمن أولوياتها. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة لأنها تربط بين الأزمة التعليمية والاقتصاد الأسري بصورة مباشرة، إذ لا يعود ضعف الإنفاق مجرد نتيجة عامة للفقر، بل يتحول إلى محدد فعلي لمستوى الاستمرار في التعليم ونوعيته.

3. الفرضية الثالثة: العلاقة بين هشاشة تعليم الأبناء وبيئة التعليم والواقع المدرسي

تنص هذه الفرضية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض العوامل المرتبطة بالبيئة المدرسية، مثل تراجع الجودة، وارتفاع الكثافة الصفية، وتضرر المدارس، والدوام النصفي.

جدول 14. نتائج اختبار العلاقة بين هشاشة التعليم والواقع المدرسي

المؤشر المختبر	الاختبار	القيمة	Sig.	تفسير النتيجة
الاعتقاد بأن الأزمة أثرت على جودة التعليم والتحصيل	T	16.671-	0.001>	الأسر تدرك وجود تراجع واضح في جودة التعليم والتحصيل.
تضرر عدد من المدارس كمؤشر على تراجع الحالة التعليمية	كاي تربيع	937.375	0.001>	يشير الاختبار إلى وجود اختلال واضح في البنية التعليمية.

الرضا عن الزيادة في عدد الطلاب ضمن الصف الواحد	T	14.474	0.001>	النتيجة تحتاج تفسيرا حذرا، لأنها قد تعكس التكيّف مع الواقع لا الرضا الحقيقي.
الرضا عن تحول بعض المدارس إلى الدوام النصفي	T	4.522	0.001>	تميل الأسر إلى قبول نسبي لهذا الإجراء بوصفه حلا اضطراريا لا بديلا مكافئا.

أظهرت نتائج هذه الفرضية أن البيئة المدرسية تمثل أحد أهم محددات هشاشة التعليم داخل الأسرة. فالنتائج تشير بوضوح إلى إدراك أسري قوي لتراجع الجودة، وتؤكد أن تضرر المدارس ليس أثرا ثانويا، بل عاملا رئيسيا في تفسير الضغط على المدارس العاملة وارتفاع الكثافة الصفية وضعف الكفاءة التعليمية. كما أن قبول الأسر النسبي ببعض مظاهر الضغط المؤسسي – مثل الاكتظاظ أو الدوام النصفي – لا ينبغي أن يُفهم بوصفه رضا فعلياً، بل بوصفه استجابة اضطرارية لبيئة تعليمية ضاغطة ومحدودة البدائل

4. الفرضية الرابعة: العلاقة بين هشاشة تعليم الأبناء والعوامل المكانية المرتبطة بالمدرسة

تنص هذه الفرضية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هشاشة التعليم والعوامل المكانية المرتبطة بالمدرسة، مثل قربها أو بعدها، ومدى تأثير ذلك في قرار إرسال الأبناء أو استمرارهم.

جدول 15. نتائج اختبار العلاقة بين هشاشة التعليم والعوامل المكانية

المؤشر المختبر	الاختبار	القيمة	Sig.	تفسير النتيجة
بعد المدرسة وقلة الأمان يؤثران أحيانا في عدم إرسال الأولاد	T	-7.055	0.001>	العامل المكاني والأمني يؤثران بوضوح في استمرارية إرسال الأبناء إلى المدرسة.

تظهر هذه النتيجة بوضوح أن العامل المكاني ليس مجرد عنصر ثانوي في تفسير هشاشة التعليم، بل يمثل أحد المحددات المباشرة لقرار الأسرة بشأن إرسال الأبناء إلى المدرسة أو استمرارهم فيها. فالبعد المكاني حين يقترن بإحساس بعدم الأمان أو بصعوبة الوصول، يتحول من عامل لوجستي إلى عامل بنيوي في إعادة تشكيل الأولويات التعليمية داخل الأسرة. وتؤكد هذه النتيجة أن توفير مدرسة قائمة لا يكفي في حد ذاته، ما لم تكن المدرسة ضمن نطاق يمكن للأسرة أن تتعامل معه بوصفه آمنا وممكنا من حيث الكلفة والتنقل والانتظام.

5. الفرضية الخامسة: العلاقة بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض مؤشرات تدبير المعيشة والاستجابة الأسرية

تنص هذه الفرضية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هشاشة تعليم الأبناء وبعض مظاهر الاستجابة الأسرية للضغوط، مثل الإقرار بارتفاع التسرب أو الحاجة إلى تدخلات دعم تعليمية ونفسية.

جدول 16. نتائج اختبار العلاقة بين هشاشة التعليم وبعض مؤشرات الاستجابة الأسرية

المؤشر المختبر	الاختبار	القيمة	Sig.	تفسير النتيجة
الاعتقاد بأن الأزمة زادت معدل التسرب المدرسي	T	-20.190	<0.001	الأسر تقر بوجود ارتفاع واضح في احتمالات التسرب.
تأييد إقامة ورشات دعم تعليمي ونفسي	T	29.005	<0.001	الأسر ترى في الدعم التعليمي والنفسي حاجة ملحة لتعويض الخسارة التعليمية والاجتماعية.

وجود فجوة بين الواقع التعليمي قبل الأزمة وأثناءها	T	−20.039	<0.001	الأسر تدرك وجود فجوة كبيرة بين مرحلتين تعليميتين مختلفتين.

أظهرت هذه النتائج أن تدبير الأسرة للأزمة التعليمية لا يتم فقط من خلال الانسحاب أو الاستمرار، بل أيضاً من خلال إدراك الأزمة والبحث عن وسائل دعم وتعويض. فإقرار الأسر بارتفاع معدلات التسرب، واعترافها بوجود فجوة تعليمية واضحة، وارتفاع تأييدها لورشات الدعم التعليمي والنفسي، كلها مؤشرات تدل على أن الأسرة لا تتعامل مع التعليم بوصفه شأنا تقنيا أو مدرسيا فقط، بل بوصفه أحد المجالات الأكثر تعرضا للضغط، والأكثر حاجة إلى التدخل والمساندة.

3.11 مناقشة النتائج وربطها ببعض الدراسات السابقة

تكشف نتائج الدراسة، في شقّيها التحليلي والميداني، عن صورة مركبة لأثر الأوضاع المعيشية للأسرة على تعليم الأبناء في سوريا، ويمكن تلخيص أبرز هذه النتائج على النحو الآتي:

1. وفق النتائج التحليلية

- أظهرت المؤشرات التحليلية أن التراجع في التعليم في سوريا لا يمكن تفسيره بوصفه نتيجة مباشرة لتضرر المدارس أو ضعف الإنفاق العام فقط، بل ينبغي فهمه في ضوء السياق البنيوي الأوسع الذي أصبحت فيه الأسرة نفسها مجالا لإعادة إنتاج هذا التراجع أو مقاومته.
- بينت المؤشرات الكلية المرتبطة بالأطفال خارج المدرسة، والتسرب، وتمويل التعليم، واحتياج القطاع، أن الأزمة التعليمية لم تعد أزمة قطاعية معزولة، بل أصبحت أزمة ممتدة تتداخل فيها المدرسة مع الأسرة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

- كشفت المعطيات الحديثة أن تراجع القدرة المؤسسية لقطاع التعليم ترافق مع انتقال جزء متزايد من العبء إلى الأسرة، سواء في شكل تكاليف مباشرة للتعليم أو في شكل تحمل آثار انخفاض الجودة والبحث عن بدائل تعليمية.

- أوضحت النتائج التحليلية أن الزيادة في الضغط على المدارس، وارتفاع الكثافة الصفية، واتساع الدوام النصفي، كلها عوامل لا تعمل بصورة مستقلة، بل تتفاعل مع ضعف القدرة المعيشية للأسر لتنتج مستويات أعلى من الهشاشة التعليمية.

- دلّ التحليل على أن التراجع في التعليم يجب ألا يُقرأ فقط من خلال مؤشرات الالتحاق أو التسرب، بل أيضاً من خلال البيئة المعيشية التي أصبحت تحدد قدرة الأسرة على إبقاء الأبناء داخل المسار التعليمي.

2. وفق النتائج الميدانية

- أظهرت النتائج الميدانية أن العامل المعيشي لا يعمل بمعزل عن العامل المؤسسي، بل يتداخل معه بصورة عميقة، بحيث تصبح هشاشة التعليم نتيجة لتفاعل ضغوط الأسرة مع ضعف البيئة المدرسية في آن واحد.

- بينت النتائج أن الأسر التي تعاني من ضغط في الدخل، أو تعيش في مساكن مستأجرة، أو لا تتوفر لديها غرف مستقلة للأولاد، أو ترى أن الجهد المطلوب لتأمين الدخل أصبح أكبر بكثير، هي أسر أكثر عرضة لتحول تعليم أبنائها إلى مجال هشّ وقابل للتعثر.

- كشفت النتائج أن بعض العوامل المكانية، مثل بعد المدرسة أو صعوبة الوصول إليها أو ضعف الإحساس بالأمان، ما تزال تؤثر في انتظام إرسال الأبناء إلى المدرسة، بما يؤكد أن العامل المكاني ليس عنصرا ثانويا في تفسير هشاشة التعليم.

- أوضحت النتائج أن بعض الأسر لم تتوقف عند التكيف السلبي، بل حاولت بناء استجابات تعويضية، مثل البحث عن بيئة تعليمية بديلة أو تأييد الورشات التعليمية والنفسية المساندة.
- أظهرت النتائج الميدانية أيضاً أن التراجع في جودة التعليم لا يُقرأ فقط من منظور المدرسة، بل من خلال إدراك الأسر نفسها لوجود فجوة واضحة بين الواقع التعليمي قبل الأزمة وأثناءها.
- بينت النتائج أن بعض المؤشرات التي قد تبدو ظاهريا إيجابية، مثل القبول النسبي بزيادة عدد الطلاب في الصف أو بالدوام النصفي، لا ينبغي تفسيرها بوصفها رضا حقيقيا، بل بوصفها تعبيرا عن التكيف مع واقع تعليمي متراجع في ظل محدودية البدائل.

3. الاستنتاج العام من الربط بين الشقين التحليلي والميداني

- تؤكد النتائج مجتمعة أن التعليم في سوريا لم يعد مجرد مجال يتأثر بعوامل المدرسة فقط، بل أصبح ساحة تتداخل فيها الأوضاع المعيشية للأسرة مع العوامل المؤسسية لتحديد فرص الاستمرار أو التعثر أو الانقطاع.
- تدعم هذه النتائج المقاربة التي ترى أن الأزمة التعليمية في سوريا هي أزمة أسرية–مؤسسية مركبة، وليست مجرد أزمة قطاعية محصورة داخل المدرسة أو الإدارة التعليمية.
- كما تؤكد أن أي سياسة فاعلة لحماية تعليم الأبناء يجب ألا تقتصر على إعادة تأهيل المدارس أو تحسين البنية التعليمية فحسب، بل يجب أن تتضمن أيضاً تخفيف الضغط المعيشي عن الأسر، ودعم البيئة المنزلية الداعمة للتعلم، وتوسيع الحماية التعليمية والاجتماعية المساندة.

تتقاطع نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تأكيد أثر تضرر البيئة المدرسية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية في انتظام التعليم واستمراره. وتختلف الدراسة الحالية عنها في أنها تجمع بين تحليل المؤشرات التعليمية التاريخية والحديثة وبين وصف الظروف المعيشية للأسر في مدينة دمشق ضمن إطار واحد. ومع ذلك، لا تسمح النتائج المتاحة بإثبات علاقات سببية أو تعميمها على

جميع الأسر، بسبب الطبيعة المقطعية للدراسة وعدم توافر إطار معاًينة شامل وملف بيانات فردية لإعادة اختبار الفرضيات.

3.12 النتائج الرئيسة والخاتمة

تخلص الدراسة إلى أن أثر الأوضاع المعيشية للأسرة على تعليم الأبناء في سوريا خلال الفترة 2011–2023 يمثّل أحد المفاتيح التفسيرية الأساسية لفهم التراجع التعليمي الراهن. فالتعليم لم يعد يتأثر فقط بقدرة المدرسة على الاستمرار أو بسلامة بنيتها، بل أيضاً بقدرة الأسرة على تحمّل أعبائه المادية والتنظيمية والنفسية، وعلى توفير بيئة منزلية ومكانية تسمح بالاستمرار فيه. ومن ثم، فإن أي قراءة جادة للواقع التعليمي في سوريا ينبغي أن تنتقل من مستوى المؤشرات التعليمية العامة إلى مستوى الهشاشة التعليمية الأسرية بوصفها البنية التي يعاد من داخلها إنتاج التفاوت في فرص التعليم والاستمرار فيه.

- أظهرت الدراسة أن التراجع في التعليم في سوريا لا يمكن تفسيره بوصفه انعكاسا مباشرا لتضرر المدارس أو ضعف التمويل فقط، بل يجب فهمه أيضاً في ضوء تغير بنية الإعالة الأسرية، واتساع الضغط المعيشي، وضعف الاستقرار السكني، وتراجع القدرة على تحمّل الكلفة التعليمية.

- بيّنت المؤشرات الحديثة أن 2.4 مليون طفل كانوا خارج المدرسة عام 2023، وأن 1.6 مليون طفل كانوا معرضين لخطر التسرب، وأن واحدة من كل ثلاث مدارس لم تعد مستخدمة للتعليم، بينما بلغ عدد المحتاجين في قطاع التعليم 6.9 مليون شخص، ولم تتجاوز التغطية الفعلية 60.4% من المستهدفين، في ظل تمويل محقق لم يتجاوز 25.3% من احتياجات القطاع. وهذه المعطيات تؤكد أن الأزمة التعليمية في سوريا ذات طبيعة بنيوية وممتدة.

- أظهرت الدراسة أن أقوى العلاقات الإحصائية ارتبطت بالعوامل المعيشية والمكانية، وببعض مؤشرات الضغط المؤسسي على المدرسة، ما يؤكد أن هشاشة التعليم لا تتحدد فقط بعوامل المدرسة أو المنهاج، بل أيضاً بقدرة الأسرة على التكيف والتدبير والحماية.
- يدل ذلك على أن فهم تراجع التعليم في سوريا لا ينبغي أن يقتصر على القراءة الكمية البسيطة للمؤشرات، بل يجب أن ينتقل إلى قراءة أعمق تأخذ في الحسبان نوعية الاستمرار التعليمي، وشروطه، والبيئة الأسرية التي يتشكل داخلها.

3.13 المقترحات

- يُقترح عدم الاكتفاء بقياس التعليم كمّيا، والانتقال إلى اعتماد مؤشرات نوعية تقيس الاستقرار التعليمي، والبيئة المنزلية الداعمة للتعلم، والقدرة على تحمّل الكلفة، ومستوى الفاقد التعليمي، والحماية التعليمية والاجتماعية المساندة.
- توجيه السياسات العامة نحو معالَجة المحددات الاجتماعية والمعيشية التي ثبتت قوتها التفسيرية في هشاشة تعليم الأبناء، ولا سيما من خلال يُقترح دعم الأسر الأكثر هشاشة وتخفيف الأعباء المباشرة للتعليم.
- إيلاء العوامل المكانية المرتبطة بالمدرسة أهمية خاصة في السياسات التعليمية، من خلال يُقترح توسيع فرص الوصول الآمن إلى المدارس، وتحسين خدمات النقل، وتقليل أثر البعد المكاني على انتظام التعليم.
- يُقترح العمل على الحد من اتساع التدهور المؤسسي داخل التعليم، ولا سيما ما يتعلق بالدوام النصفي، والكثافة الصفية، وتضرر المدارس، لأن هذه العوامل تزيد الضغط على الأسرة وتضعف قدرتها على الاستمرار في الاستثمار التعليمي.

- يُقترح تعزيز برامج اليُقترح دعم النفسي والاجتماعي وورشات التعويض التعليمي، لأن ارتفاع تأييد الأسر لها يدل على أنها تمثل حاجة حقيقية لتعويض الخسارة التعليمية والنفسية المتراكمة.

- يُقترح توسيع التحليل المستقبلي للتعليم ليشمل، إلى جانب الالتحاق والتسرب، مؤشرات الأطفال خارج المدرسة، والتمويل، والعمل الأسري، والبيئة السكنية، والقدرة على الإنفاق، بما يسمح ببناء سياسات أكثر دقة وواقعية.

- يُقترح دعم المسوح الدورية وتحديث قواعد البيانات الوطنية الخاصة بالتعليم، والاستفادة من البيانات الوطنية والإنسانية الحديثة في بناء سياسات تعليمية أكثر استجابة للأسر واحتياجاتها.

- يُقترح إعادة تصميم برامج اليُقترح دعم التعليمي والحماية الاجتماعية التعليمية بما يعكس التحول المتزايد في دور الأسرة بوصفها فاعلا رئيسيا في حماية التعليم، لا مجرد متلقٍ لنتائج السياسات العامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- **1. إبراهيم، علي. المرأة والنشاط الاقتصادي: الواقع والآفاق في الجمهورية العربية السورية. دمشق، سوريا: المكتب المركزي للإحصاء، 1995.**

- **2. أحمد. دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في المنطقة الساحلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2009.**

- **3. دعبول. أثر الأزمة على قوة العمل في سوريا. دمشق، سوريا: المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، 2014.**
- **4. صبح، سميرة. دور المرأة في الزراعة وقضايا تميز الجنسين في سوريا. دمشق، سوريا: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006.**
- **5. عودة، نادين. الواقع التعليمي في ظل الأزمة السورية، 2014.**
- **6. علي، عصام. إسقاط الإحصاءات التربوية في سوريا خلال الفترة 2012–2025، 2012.**
- **7. القش، محمد أنور، وخليفاوي، رنا. مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سوريا. دمشق، سوريا: المكتب المركزي للإحصاء، 2007.**
- **8. المركز السوري لبحوث السياسات. الأزمة السورية : الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، 2013.**
- **9. منصورة، نورا. تفعيل وتطوير دور القوى العاملة في سوق العمل السوري. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2014.**
- **10. نعمة الله، نجيب إبراهيم. اقتصاديات العمل. الإسكندرية، مصر، 2001–2002.**
- **11. الهيئة السورية لشؤون الأسرة. المرأة السورية وقوانين العمل. دمشق، سوريا، 2005.**

ثانياً: المصادر الإحصائية والرسمية

- **12. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية للأعوام 2002–2010. دمشق، سوريا: المكتب المركزي للإحصاء، 2002–2010.**

- **13. المكتب المركزي للإحصاء. مسوح قوة العمل في سوريا للأعوام 2002–2010. دمشق، سوريا: المكتب المركزي للإحصاء، 2002–2010.**
- **14. هيئة التخطيط والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي/المجموعة الإحصائية للأعوام 2012–2023، فصل القوة البشرية والقوة العاملة. دمشق، سوريا: هيئة التخطيط والإحصاء، 2012–2023.**

ثالثاً: المراجع الدولية والإنسانية

15. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Education | Syrian Arab Republic | Humanitarian Action, 2023.

16. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Syria Humanitarian Response Plan 2023, 2023.

17. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Syrian Arab Republic: 2023 Humanitarian Needs Overview, 2022/2023.

18. UNICEF Syria. Education Fact Sheet 2023

19. UNDP. Socio-Economic Impact Assessment of the Conflict in Syria, 2025.

20. Human Development Reports. Country Insights – Syrian Arab Republic, 2023.

21. World Bank. Syria Economic Monitor 2024.

22. UNICEF MENARO. Final Evaluation of Education Cannot Wait Program in Whole of Syria (2020–2023